



ندوة

"قانون الانتخابات

واللامركزية الإدارية"

17 آيار 2005

المتحدث:

الدكتور إبراهيم بدران

كاتب ومحلل سياسي

الوقت يتم تخصيصه للحوار والنقاش، فلذلك سوف أتناول بعض المفصل الرئيسية التي اعتقد أننا بحاجة إلى النظر والتمعن فيها، خاصة وان المنطقة بأسرها تمر الآن بمرحلة تضاعف، وتغيير. بالتالي لا بد من قراءة العوامل والمحددات لهذه المرحلة، ولا بد أيضاً من التوافق الوطني على الأسلوب والمنهج الذي سوف يتم به الاستجابة أولاً، للمطالب والتطلعات الوطنية بأن يكون لنا دولتنا وأردننا الحبيب الحدائي المتقدم. وثانياً أن تكون الاستجابة أيضاً بما يتوافق مع التحولات الدولية التي تشهدها المنطقة.

لعل النقطة الأساسية التي يمكن البدء فيها، هي موضوع "الإصلاح والتطوير"، وكلمة "الإصلاح" لربما تكررت خلال الثلاث سنوات الماضية على ما يزيد عن (17.335) مرة، — لا أحد يستطيع أن يدقق في هذا الرقم، ولذلك أطلقت هذا الرقم كما أريد — لأن المنطقة وكل الكتاب، السياسيين، الإصلاحيين، المثقفين، المفكرين، المشتغلين في منظمات المجتمع المدني والبرلمانيين، الكل يتحدث عن الإصلاح. والحديث عن الإصلاح في المنطقة أصبح مسألة دولية، فنحن نجد الآن أن الضغوط الدولية هي في اتجاه الإصلاح، وكل يفهم الإصلاح بالطريقة التي تناسبه، وتخدم مصالحه، وهذه من طبيعة الأشياء. غير أن المرجع الأساسي في هذا الموضوع هي المصالح الوطنية. فهذه المصالح تتطلب عملية إصلاح، تطوير وتحديث.

أحب دائماً أن أشير إلى أن موضوع "الإصلاح والتطوير" ليس مسألة وصفية، أو قصيدة نتغنى بها، ولا هو مجموعة أحلام وأشواق تخالجننا، المسألة التي يمكن القول عنها بالتأكيد هو أن أقطار المنطقة عجزت خلال 15 سنة أو 20 أو 30 أو 40 سنة الماضية، منذ الاستقلالات، أو منذ نهاية الحرب العالمية

## ندوة

### "قانون الانتخابات واللامركزية

#### الإدارية"

نظم مركز القدس للدراسات السياسية بالتعاون مع كونراد إدينور، يوم الثلاثاء الموافق 17 أيار 2005، في مقره بجبل الحسين، ندوة سياسية بعنوان "قانون الانتخابات واللامركزية الإدارية"، حاضر فيها الكاتب والحلل السياسي الدكتور إبراهيم بدران، وذلك بحضور عدد من الحزبيين والأكاديميين، ومهتمين بالشأن الحزبي والانتخابي العام في الأردن. أدار الندوة سعادة النائب الدكتور مصطفى شنيكات.

#### سعادة النائب

#### الدكتور مصطفى شنيكات.

أسعد الله مساءكم، في هذه الأمسية الجميلة سنتحدث في موضوع هام ومفصلي، وهو حديث الساعة واعني به موضوع "الإصلاح"! الجميع يطمح بالإصلاح والتغيير، تغيير هذا الواقع سلمياً وديمقراطياً. في هذا الموضوع الهام والجوهري يتحدث زميلنا الدكتور إبراهيم بدران، وهو المتحدث الوحيد المحوري في هذه الجلسة، فيفضل.

#### الدكتور إبراهيم بدران:

مساء الخير، شرف كبير أن تتاح لي فرصة الحديث إلى هذه النخبة المتميزة، من السيدات والسادة العاملين في المجال السياسي والاجتماعي. حقيقة ما سوف أتحدث به هو نقاط خاطفة لا تشكل ورقة متكاملة، لأنني فهمت أن الجهد الأكبر من

والتحديث هو أن تتغير هذه الأرقام وتتقدم. فإذا لم تتغير هذه الأرقام ولم يطرأ عليها أي تقدم، فإن جميع ما يقال هو نوع من الوصف والوهم لا يمت للحقيقة بصلة.

في الأردن لا يزال دخل الفرد (1800) دولار في السنة، وهذا رقم ضئيل إذا ما قيس بإمكانات الأردن، أو استثماراته في التعليم، البنية التحتية، والصحة. وبالتالي أنا من الناس الذين يعتقدون ولديهم قناعة مطلقة بأننا مؤهلون لأفضل من ذلك، وأن الشعب الأردني والمؤسسات الأردنية بإمكانها أن تكون في مقدمة الدول العربية وأن تقترب من دول مثل كوريا وسنغافورة. سنغافورة عدد سكانها 4.2 ملايين نسمة، مساحتها 1000 كيلو متر مربع، لا تزيد عن مساحة محافظة إربد، الصادرات الصناعية لسنغافورة 92 مليار دولار أي بحجم الاقتصاد المصري بأكمله. وهذا كله نتيجة الإدارة والإصلاح والعلم والتكنولوجيا والاتفاق على تداول السلطة وسيادة القانون وغير ذلك. هذا يعني أن الإصلاح أصبح ضرورة حياتية، بقائية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار العولمة التي تحتاح العالم ندرك أنه لم يعد بالإمكان لأي مجتمع أن يعيش على الهامش، وإلا سيقتى على الهامش لفترة طويلة، وبالتالي الإصلاح أصبح ضرورة للبقاء.

المسألة التي وقع خطأ فيها بالنسبة لنا في الأردن، وربما غيرنا من الدول العربية، أنها كانت نظرنا إلى "الإصلاح والتطوير" نظرة تجزئية، مرة نريد إصلاح التربية والتعليم، وأخرى الإدارة.. ومرة ثالثة إصلاح الزراعة، ومرة رابعة إصلاح الصناعة وغيرها. عملية نموض الأمم عملية معقدة — مركبة، آلة مركبة يجب أن تعمل جميع أجزائها بالتوافق والتزامن معاً. وبالتالي

الثانية، عجزت أن تتحول من دول نامية دخل الفرد فيها لا يتعدى الـ 800 أو الـ 1000 دولار في السنة، إلى دول ناهضة على غرار ما نجده في دول جنوب وشرق آسيا، وفي غيرها من البلدان. وعجزت أيضاً عن إيجاد وسيلة لتداول السلطة، كوسيلة ديمقراطية وفق القانون أو الدستور متوافق عليها وغير مشككاً بها من قبل السياسيين أو المثقفين، أو الإصلاحيين. وعجزت دول المنطقة، أفراداً، أن تنشأ شبكة ترابط وحلقة تشكيك بين هذه الدول بحيث تعطي للمنطقة شيئاً من التماسك يساعدها على مواجهة الضغوطات التي تعاني منها الآن.

الأقطار العربية بدون إستثناء هي في حالة اعتماد متزايد على الآخر!، المديونية العربية ككل، تتزايد. بالنسبة لنا (في الأردن) المديونية تتزايد، ولكن حجمها بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي يقل! ولكن هذا لا يعني أن المديونية ليست كبيرة. الإنفاق على المشاريع الكبرى لا يزال قليل، وربما بالنسبة لنا (للأردن) خلال العشر سنوات الماضية لم يظهر مشروع كبير واحد يغير من حجم العمالة، أو من فرص العمل. الاستثمارات التي تأتي إلى المنطقة هي استثمارات ضئيلة!، ولا تزيد عن 2% من مجمل الاستثمارات العالمية. حصتنا منها في الأردن لم يزيد عن 2% من الحصة العربية، مع أن حجم السكان يعطينا فرصة أن نأخذ (4 — 5%) من الاستثمارات القادمة إلى المنطقة العربية.

هناك الكثير من المؤشرات لا أريد أن أدخل فيها ولكن أحب دائماً حينما أتحدث إلى مجموعة متميزة من المثقفين والمفكرين أمثال حضرتكم، أقول أرجو أن لا يقرأ الرقم وكأنه مسألة اقتصادية لا علاقة لنا بها نحن السياسيون، لا يهمنا إذا كان الدخل كذا.. لأن في النهاية حصيلة العمل السياسي والإصلاح

نستطع الوصول إليه خلال الخمسة عشرة سنة الماضية، هو في كيفية أن يكون لدينا قانون انتخاب.

وهذا الانتخاب يُنتج هيئة تشريعية قادرة على التفاعل مع مشكلات الوطن.. "كوطن"! ومع متطلبات الدولة.. "كدولة"! وعلى قراءة المستقبل، وأن تكون قراراتها وبرامجها وتوجهاتها ليس لخدمة اللحظة الآنية أو لخدمة موقف معين، وإنما لخدمة مستقبل الدولة ومستقبل الوطن. هذه في ظني إحدى المسائل الرئيسية التي غابت، أو كانت غائبة، أو غائمة، عن العمل خلال الـ15 سنة الماضية، منذ سنة 1989 وحتى الآن.

إذا كنا أردنا أن نتحدث عن ملامح قانون الانتخابات، فلا بد أن نتحدث عن القوائم الانتخابية وليس عن الأفراد، لأن تجارب العالم، أو تجارب الأمم، هي على درجة كبيرة من الأهمية، نحن، وجزء لا بأس به من المثقفين، يحاولون دائماً أن يعيدوا اختراع العجلة من جديد. فإذا تحدثت عن الديمقراطية، فيقول لك دعنا نظور ديمقراطية خاصة بنا، إذا قلت له، دعنا نتحدث في الانتخابات بشكل معين، يقول لك دعنا نظور شيء خاص بنا، وكأننا نريد أن نخترع الأنظمة السياسية من جديد. في اعتقادي هذا إضاعة للوقت وللجهد، وأيضاً للإمكانات الوطنية. وبالتالي البرلمانات التي تمثل أفراد، هي دائماً غير قادرة على التأثير في صناعة المستقبل، ولكن قد تكون قادرة على التجاوب مع اللحظة الظرفية، ومع ما يطلبه الحكومة، أو مع لا يطلبه، أو مع ما يطلبه المجتمع المدني، أو مع ما لا يطلبه، ولكنها غير قادرة على بناء المستقبل وهذه مسألة بالغة الأهمية.

حينما ننظر إلى الإصلاح والتطوير، يجب أن ننظر إليه كعملية متكاملة بأجزائه وفصوله المختلفة، وألا نأخذ فصلاً ونترك آخر، ثم نعود بعد فترة لنكتشف أننا لم نحقق ما نريد.

هناك مفاصل أو فصول رئيسية للإصلاح، تتضمن (10) فصول لعل في مقدمتها، أو الفصول المفتاحية فيها، الفصل الخاص في "إدارة الدولة"، والفصل الثاني، الخاص في "العملية السياسية" وفي مقدمتها "العملية التشريعية" كما تمثلها هذه السلطة في الدولة.

من هنا يكتسب موضوع الإصلاح الإداري، وما ينبثق عنه من موضوع اللامركزية أهمية خاصة، كما أن موضوع الانتخابات وقانون الانتخابات وعلاقته بتشكيل وإعادة تأليف تكوين السلطة التشريعية يكتسب أهمية خاصة، لا لأن هذين المدخلين أو الفصلين هما الفصلان الوحيدان، وإنما لأنهما من الفصول البالغة الأهمية من جهة، ولأنهما أيضاً موضوع الاهتمام من جهة أخرى لهذا اللقاء.

لربما من المفيد الإشارة إلى هذين الفصلين، الفصل الأول هو موضوع السلطة التشريعية. فهذه السلطة لكي تقوم بدورها يجب أن تكون ممثلة لتطلعات المجتمع ولتكويناته وطموحاته، وأيضاً قابلة لإصلاح ذاتها، بذاتها من خلال ديناميكية العمل والانتخاب. هذا يعني أن أي قانون للانتخاب يجب أن يكون في بنيتة الداخلية القدرة على التطور الذاتي، ولا يتحقق هذا التطور حقيقة، إلا إذا كان هناك علاقة من نوع ما، ما بين الانتخاب وما بين المؤسسات السياسية، وتأتي في مقدمة هذه المؤسسات السياسية: "الأحزاب"! بالتالي التحدي الذي أمامنا أو ربما لم

..كذا!!؟، التكنولوجيا المعاصرة جعلت كل شيء ممكن، واصبح بالإمكان، حينما نقول إدارة لا مركزية أصبح بالإمكان من خلال الشبكات الإلكترونية أن تكون الحكومة المركزية متابعه لما يجري، متابعه بالرقم، باللحظة، لما يجري، ولكن دون أن تتدخل، وهذه مسألة بالغة الأهمية، لأن تنمية المحافظات حتى الآن لم تأخذ حظها من الاهتمام في الأردن. وإذا أردنا أن نعطيكم رقماً، في السنة الماضية كان اكثر من 88% من الاستثمارات الصناعية موجودة في محافظة العاصمة، و12% موزعة على المحافظات الأخرى.

البطالة في المحافظات أعلى منها في محافظة العاصمة، المستثمرون اهتمامهم في المحافظات أقل بكثير من اهتمامهم بمحافظة العاصمة. بالتالي أنت تتحدث عن فرص تضيع. وأدى التركيز والإدارة المركزية إلى هجرة كبيرة من الريف إلى المدينة. والأردن، الآن، من أعلى الدول العربية على الإطلاق في سكان المدن إزاء سكان القرى، حيث يبلغ الرقم، آخر رقم أصدره المجلس الوطني للأسرة ووزارة التنمية الاجتماعية، 79.2% من الأردنيين يعيشون في المدن، ما تبقى وهو حوالي 20.8% يعيشون في القرى والريف، وهذا يعني أن إعمار البلاد أخذ يتناقص بسبب عدم إتاحة الفرصة للمحافظات لتأخذ دورها في تنمية ذاتها، وفي الاستفادة من إمكاناتها، وفي تحويل دور المحافظ، من الدور الإداري الأمني، إلى الدور التنموي. في الولايات المتحدة الأمريكية، حاكم ولاية، هو مسؤول عن التنمية الاقتصادية في ولايته، وعن كل ما له علاقة بالاستثمار في الولاية، وفي سن القوانين. في مصر يستطيع المحافظ أن يفوض الأراضي للمستثمرين، ويستطيع أن يعطي المستثمر كل التسهيلات التي يريد حتى يحقق للمحافظة الفرصة لكي تنمو بذاتها.

المسألة الثانية، أن الهيئة التشريعية، يجب أن تمثل الوطن، ولا تمثل المناطق. صحيح أنها تنشق من المناطق، ولكنها، تمثل الوطن بكافة احتياجاته، وتطلعاته وقواه المدعة، وإشكالاته، وبالتالي لا بد أن يخدم قانون الانتخاب مثل هذه المسألة. في جميع البلدان العربية كانت هناك دائماً قضية نزاهة الانتخابات، وكانت الدول النامية كثيراً ما تتحايل على الانتخابات بوسائل مختلفة، وبالتالي أصبح الآن ضرورة وجود هيئة عليا مستقلة، تشرف على العملية الانتخابية، وتكون أعمالها تتسم بالشفافية، وذلك حتى نبعد السلطة التنفيذية عن أن تكون هي "خصم وحكم" في نفس الوقت، أو أن تكون هي طرف في التأثير على الانتخابات، ثم لا بد أن يكون هناك إشراف قضائي باعتباره أن القضاء في النهاية هو سلطة مستقلة عن السلطة التشريعية وعن السلطة التنفيذية، وهو الحكم النهائي في نزاهة ما يجري... هذا من جانب.

من جانب آخر، أن إدارة الدولة أصبحت مع تعقد بناء وبنين وميكانيكية العمل في الدول، أصبحت الإدارة المركزية غير قادرة على التجاوب على الإطلاق مع ما يتطلبه المجتمع من سرعة، وكفاءة، ومن فرص لإظهار الإمكانات الإبداعية وإظهار واستغلال الموارد التي تتسم بها كل منطقة من المناطق، أو كل محافظة من المحافظات. ولهذا نجد أن الدول المتقدمة هي الدول التي تتسم باللامركزية، لا أعلم في حدود ما أعلم، أن هناك دول متقدمة وفيها إدارة مركزية، وكل شيء يعود إلى العاصمة، وكل شيء يعود إلى مركز قرار واحد وإلى شخص واحد، هو الشخص الأول في أي وزارة أو أي دائرة. ربما كان في الماضي قبل (20) سنة كان هناك دائماً نوعاً من المبررات، بسبب صعوبة الإشراف، وصعوبة

وروحاً، أرجو ألا أكون قد أطلت، وشكراً على صبركم.

## الأسئلة والاستفسارات

سعادة النائب الدكتور مصطفى شنيكات.

نشكر عطفة الدكتور إبراهيم على الإيجاز المعمق حول النقاط المتعلقة بالإصلاح والتطوير الشامل، والسلطين التشريعية والإدارية. واعتقد أنها محاولة لتشخيص هذا الواقع المر الذي يعيشه العالم العربي، الذي يعود بالأساس إلى غياب المواطن العربي عن المشاركة منذ بدايات الاستقلال وإضافة إلى الاستبداد السياسي الذي نفى الآخر، رافقهما تشوه اقتصادي، ولّد عنها مجتمع ذو طبيعة استهلاكية.

هذه حقيقة لا يمكن أن تؤسس لبلدان قوية ومستقلة تملك قرارها الاقتصادي والسياسي. لدي قناعة ان المدخل الأساسي للتغيير هو "الديمقراطية"، وانخراط الناس في منظمات المجتمع المدني والأحزاب في مناخ من الحرية.

عندما نتحدث عن اللامركزية في هذا المرحلة، يجوز أنني أخالف ما تحدث به الدكتور إبراهيم. فعندما يكون هناك لامركزية، يجب أن تكون هناك رقابة شعبية!. اللامركزية لا يمكن أن تنجح في مجتمعات ذات طبيعة استهلاكية، وبالتالي يستمر الاستبداد السياسي...نشكر عطفة الدكتور ونفتح فرصة للحوار.

الأستاذ المحامي

الدكتور خالد يوسف الزعبي.

هذه حقيقة نحن بأمس الحاجة إليه وبالتالي مسألة الإدارة اللامركزية بالنسبة لنا هي أيضاً أحد المفاتيح الثانية، ولا بد أيضاً أن يشترك المجتمع بتقرير احتياجاته وكافة القرارات المتعلقة به، ولا يمكن أن نتصور الآن استمرار موظف في وزارة الأشغال يقرر محافظة الطفيلة، أو محافظة الكرك أو اربد، ما يجب أن يجري هناك، وأهل المحافظة نفسها لا يستطيعون أن يقرروا ما يجب أن يكون، وبالتالي يجب تكوين مجالس منتخبة للمحافظات تكون قادرة على إدارة شؤون المحافظات بجانبها التنموي، الإداري، السياحي، والتعليمي، هو المدخل لاعطاء المحافظات دورها وحقها.

ما يجري لموازنة الدولة وموازنة التنمية الآن، الذي يتم هو أن كل شيء يوضع في المركز ثم يوزع على الخارج (خارج محافظة العاصمة)، في حين تأتي أي دراسة معمقة من المحافظات لاحتياجاتها. لا نعرف أن كان هناك محافظات لها برامج تنمية لمدة (10) سنوات، أم لا!، لا نعرف إن كان للمحافظات برامج للتصنيع، أو للسياحة لمدة 15 سنة. هذا الحقائق تنعكس بالتالي على الأداء الاقتصادي والاجتماعي بكامله في هذه المحافظات.

هذه هي النقاط الرئيسية التي أردت أن أتحدث بها. ربما أحب دائماً أن أضيف "لكي نضمن أن القانون يوضع بشكل صحيح، ويطبق بشكل صحيح لا بد لنا من محكمة دستورية"!، وأعرف أنها مسألة خلافية، وكثير من القانونيين لا يحبون وجود مثل هذه المحكمة، ولكنني أؤمن بأن وجود المحكمة الدستورية هي "المرجع" الذي يطمئنا دائماً أننا ملتزمون جميعاً بالدستور، وأن القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات التي تصدرها تتماشى مع الدستور نصاً

وفي حال عدم انعقاده يكون المقصود بذلك هي الحكومة.

فيما يتعلق بموضوع "القائمة الانتخابية"، أعتقد إذا لم يكن هنالك، طرح فكري - سياسي، للحياة الحزبية، وتجدر هذه الحياة بطريقة تخدم مصلحة هذه الأحزاب بحيث تجعلها قادرة على العطاء، وأن تطرح نفسها كأحزاب برلمانية، وليست أحزاب أشخاص، أحزاب رؤى لمستقبل الوطن، وأحزاب أردنية يبيع فكرها وطموحاتها من داخل الوطن، لا من خارج الوطن، عندها يمكن يكون "للقائمة الحزبية" نسبة محددة. وفي الكثير من كتاباتي سواء القانونية أو السياسية، كنت أركز على أن يكون هناك نسبة محددة لكافة الأحزاب، وليس لحزب واحد، حتى إذا أردنا أن نمي الحياة الحزبية في أول انتخابات، والانتخابات التي تعقبها، يتم عملية طرح القائمة الحزبية.

"الهيئة العليا" للإشراف على الانتخابات - يجب أن تكون أغلبيتها من القضاء إذا أردنا أن نحقق عدالة - لأننا لا نريد أن يكون لدينا هيئة تدير الانتخابات كما يخلو لها، وتفرض من تشاء وتخرج من تشاء، يجوز بعض النواب يتفق معي، وبعضهم يختلف. ويجوز أن هناك من الناس من ظلم، وبعضهم كانت نتائجهم مقبولة، نتيجة الإشراف على الانتخابات.

بالنسبة لموضوع المشاركة في صنع القرار، أنا من الناس الذين يؤمنون بوجود مشاركة فاعلة من المجتمع الأردني، من مجلس النواب، مؤسسات المجتمع المدني ومن الأحزاب، حتى نخرج بقرار سياسي وطني أردني يخدم مصلحة الوطن والمواطن. وأي خروج عن مصلحة الوطن لا يمكن أن يقبل. فصناعة القرار في الدول الغربية، تتم من قبل مؤسسات متخصصة، تعطي رأيها. وقد يكون هذا الرأي استشاري،

حقيقة لدي بعض الملاحظات فيما يتعلق بموضوع "الورق". نحن نتحدث عن موضوع الإصلاح، الذي يقابله وجود "خلل ما"، وإذا ما دققنا فإننا نجد أن قانون الانتخاب النافذ يعاني من "الخلل"!، وهو خلل قانوني وخلل دستوري. كنت أود أن يطرح "القانون" نفسه ويتم التعليق عليه، لا أن نعلق على "المسودة"، فهي مع احترامي لمن صاغها، فيها العديد من الثغرات، ولدي بعض الملاحظات عليها، لا أريد أن أثيرها في الجلسة، حتى أفتح المجال للزملاء. لكن أو أكد على وجود "خلل" في قانون الانتخاب.

فيما يتعلق بالسلطة التشريعية، هل هذه السلطة مقصورة من الناحية القانونية والدستورية؟، نعم!، أقول أن السلطة التشريعية مقصورة، والسبب أن "قانون الانتخاب" مطروح من عام 1989 ولغاية الآن لم يتم إصلاح هذا القانون. تم في الدورة الأولى لمجلس النواب طرح "قانون مؤقت" تم على أساسه إجراء الانتخابات، وفازت فيه إحدى الكتل، أو إحدى المجموعات، وبالتالي كان هناك معاقبة!، وفيما بعد عدنا إلى مبدأ "الصوت الواحد"!، والصوت الواحد كان عقوبة لكل المجتمع الأردني، لأنه مع احترامي للفرز فيه، هناك بعض النخب السياسية التي فازت بعضوية مجلس النواب تحترمها ونجلها، وهناك فئة أخرى مع احترامنا لها، تعاني من تديني كفاءتها أو غير قادرة على إعطاء الوطن جزء من وقتها ومن جهودها وعلمها وثقافتها، حتى نستطيع أن نمي التشريع القانوني. إذن هنالك خلل في السلطة التشريعية، وهذه السلطة معروفة بمن هي ممثلة. فالسلطة التشريعية فقط ممثلة بمجلس النواب، وهو صاحب الصلاحية الدستورية والقانونية في إصدار أي قانون،

أراد أحد من مجلس النواب الطعن بأحد الفائزين بعضوية المجلس يجب أن يكون الطعن دستورياً وقانونياً، لا أن نطعن في داخل مجلس النواب، ومن ثم تشكل لجنة لدراسة هذا الموضوع وطرحه، ومن ثم التصويت عليه، وفي النهاية يقال له أنت فائز وينتهي الموضوع. بالتالي يحدث خلل ديمقراطي أو خلل في العملية الانتخابية.

سعادة النائب الدكتور مصطفى العمالي.

بما أن اللوم على التشريعات وعلى مجلس النواب. أقول، كيف سنأتي بمجلس نواب وهنالك سلطة تنفيذية تتقوّل أحياناً حتى لو كانت مجلس النواب منعقد؟!، بما أن مجلس النواب قد أتى بقانون مؤقت تستطيع السلطة التنفيذية أن تحل مجلس النواب الحالي وتأتي بقانون استبدادي أكثر من قانون "الصوت الواحد"! من هو المسؤول عن الإصلاح؟.. من هو المسؤول عن وضع التشريعات؟!، هنالك أخطاء كثيرة في التشريعات، كما تفضل الدكتور. هنالك بعض القوانين النائمة منذ عشرات السنين، أحياناً نضع اللوم على مجلس الأعيان وأحياناً على مجلس النواب. هذا لا يجوز!، هنالك أخطاء في الدستور، إذا لم يعدل الدستور، فلن يكون هنالك أي تصويب للتشريعات الأردنية. مجلس النواب — أحياناً يحكمه شخص واحد، في مجلس الأعيان — لأن كل التشريعات التي ترفع لمجلس النواب، تنام في أدراج مجلس الأعيان، إذن هنالك خطأ تشريعي، وهذا الخطأ لا يصوبه نظام داخلي، إنما يصوبه تعديل في الدستور.

ثانياً، نحن دائماً نحجل أن نقول، من هو المسؤول؟!، مثلما عدّل الدكتور إبراهيم جملة "الأموال تذهب إلى الخارج"، والمقصود فيها تذهب إلى خارج المحافظة،

ديمقراطي، فني، قانوني ودستوري. هذا ما نجده حقيقة في أمريكا وبريطانيا، هناك مؤسسات متخصصة في هذا المجال. المشكلة لدينا تكمن في أن القرار يخرج من فرد، وبالتالي نعود لنصلح هذا الخلل.

بالنسبة لموضوع مجالس المحافظات المنتخبة. قد أكون ضد هذه الفكرة، لأنها تنبع من مخالفة قانونية ودستورية، لأنه لا القانون ولا الدستور نص على ذلك. أرى أن يكون هناك انتخابات ديمقراطية، ومعيار الكفاءة أساس الترشيح، فنحن مجتمع أصبح 90% منه شعب مثقف، متعلم، يحمل كفاءات علمية ودرجات البكالوريوس. لهذا يجب أن يكون معيار الحد الأدنى للترشيح أن لا يقل عن درجة البكالوريوس، حتى نعطي انسجام داخل مجلس النواب، سواء فكري أو سياسي.

الحكمة الدستورية. كنت من الذين طرحوا فكرة المحكمة الدستورية في هذه المرحلة والمراحل السابقة. إلا أننا "لسنا بقادرين" على تشكيل محكمة دستورية. والسبب في ذلك أن لدينا عجز؟!، وأقولها بالعريض "ليس لدينا كفاءات قضائية على مستوى عالٍ تقود موضوع المحكمة الدستورية"! المحكمة الدستورية، تحتاج إلى تدريب. واقترح أن يتم تدريب قضاة للمحكمة الدستورية في مصر أو أي دولة عربية، أو أجنبية، وفيما بعد نطرح موضوع المحكمة الدستورية. فهذه المحكمة تحتاج إلى كفاءة وجراءة في ذات الوقت. لا نريد محكمة دستورية تُعيّن!، وبالتالي تخضع قراراتها للسلطة التنفيذية، فهذا ما يحصل مع قراراتنا الصادرة عن محكمة العدل العليا. فالسلطة لها دور في السيطرة على القرارات هذه المحكمة. لا أريد أن أتوسع في ذلك، أنا مؤمن بأننا بأمس الحاجة لحكمة دستورية، حتى نقطع الطريق فيما يتعلق بموضوع الطعن بالانتخابات التي تتم داخل مجلس النواب. فإذا



من الناس من يراهن على الانشقاق، أو على الانسحاب، وكأنه أصبح لدينا "شرقي أو غربي، أو شمالي أو جنوبي". نحن نعاني من مأزق.. أسمه مأزق الإصلاح السياسي!، من هو الشخص الوحيد الذي يصلح، الإصلاحات السياسية؟!، ورد في جريدة 15 الشهر الجاري مقالة للدكتور فوزا الزعبي، يقول، أنه يجب أن نبدأ بنظامنا السياسي، واليوم قاموا بتصويره وتوزيعه علينا في المجالس والدوائر!!، خبر ضخم، لماذا لا نتصالح؟، لماذا لا يكون لدينا مؤتمرات؟، لماذا عندما يجتمع عشرين أو ثلاثين شخصاً نكون خائفين بأن يكون هناك من يقف خلف الباب ويكتب التقارير؟.. متى سيكون لدينا إصلاح؟، إذا تم وضع رقابة على مركز القدس أو على مركز فلان يضع عليه رقابة، إذن متى سنصلح تشريعاتنا؟، هناك خلل يجب أن نتصالح مع بعضنا البعض حتى يتم إصلاح هذا الخلل. لأنه بكلمة واحدة يتم إلغاء الفساد في الأردن!، وإلا سنبقى في حالة فوضى مثل أجهزة الحاسوب، إذا ما تنظمت الوزارة لن يبقى فيها فساد!، وإذا ما بقيت الوزارة دون أجهزة حاسوب سيبقى الفساد قائم.

سعادة النائب الدكتور محمد أبو هديب مثل هذه الجلسات التي تتميز "بالعصف الفكري" غير الملزم، مفيدة لجهة الاطلاع على أفكار بعضنا البعض، وهذه ظاهرة صحية بدأت تأخذ مجراها في البلد في السنوات الأخيرة، حتى أنها أخذت طريقها في الجامعات والوزارات. الجميع بدأ يتحدث عن الإصلاح، فعلى ما يبدو أن هناك موجة إصلاحية، فكلمة "الإصلاح" بدأت تتكرر وتظهر كمصطلح جديد. أقول لربما جاءت هذه الكلمة، مع وصول محافظين الجديدين إلى البيت الأبيض، الذين بدأوا يسوقونها في بلادنا. في حين بدأ الجميع يفتي بهذه

لا!!، الأموال التي تأتيها من الخارج تذهب إلى الخارج؟!، لكن بطرق، أحياناً والأكثر فيها، مخالفة للقوانين. والقوانين وضعت بتشريع، إذن التشريع فيه خطأ. وإذا كان التشريع فيه خطأ، فهناك الخطأ الأكبر.

بالنسبة للهيئة العليا التي أشار إليها الزميل أن تكون مشكلة من القضاة، ولكنه قال أيضاً لأنه لا يوجد عندنا قضاة أكفاء للمحكمة الدستورية، لأننا جربنا محكمة العدل العليا طوال السنوات السابقة، وكان يرأسها أحد القضاة، وزير العدل حالياً، لم يصدر عنها قرار واحد يرضي مواطن في الأردن!.. لماذا؟!، هل هو إرضاء لرئيس الوزراء؟!، أو إرضاء للسلطة التنفيذية؟.. أم إرضاء لمن؟!.. هنالك أنظمة وتعليمات في الأردن أقوى من القوانين؟!، لدينا (35) هيئة خاصة، إن كان على صعيد الهيئات في الوزارات أو الهيئات المستقلة، ذات إستقلال مالي، مثل ما تفضل المشروع الذي يقول أن الهيئة العليا ذات إستقلال مالي!.. لفت انتباهي جملة "الخامي المدني، أو أي محامي آخر!.. الخامي الآخر سيكون عقده بـ"200" ألف دولار، وهنا فتحنا أبواب الفساد. لا أريد أن آخذ الوقت لكن لا يمكن أن يكون هنالك إصلاح في الأردن، إن لم يكن هنالك إصلاح في التشريعات المبنية على تعديل الدستور، هذا إذا أردنا ذلك بصراحة، لكن للأسف هنالك تقول!، فالسلطة التنفيذية هي مجلس النواب!، وهي مجلس الأعيان.

واحد يعين مجلس الأعيان بدون يشرع له عكسه، واحد يجلب النواب بقانون مؤقت!، هل تريد من مجلس النواب أن يشرع عكسه. الآن المجموعة الموقعة على البيان (مجموعة النواب الـ 45)، كم مضى من الوقت، ونحن نعاني من هذا المأزق السياسي؟. هنالك

المناطق. ولكن أقول بصراحة، أن اللامركزية جيدة، ولكن هناك إشكالية المحددات فيها. نحن نتحدث من خبرتنا في مجال موازنات الدولة الأردنية، الموازنة الرأسمالية التي تريد أن تعمل بها في المحافظات، هي موازنات شحيحة جداً، وتعتمد على المساعدات الخارجية التي تأتي أولاً إلى المركز ومن ثم توزع على المحافظات. فإذا أردت توزيع الموازنة الرأسمالية الحالية على محافظات المملكة، سوف تقوم بعض المحافظات بمظاهرات، لأن هناك محافظات لن تريد حصتها عن مليون ونصف دينار،.. أو كذا.

فهذه إحدى المشاكل التي سببها "الخلل" في توزيع مكتسبات التنمية، فهناك محافظات فقيرة جداً، رغم تعداد سكانها الكبير.

(— مقاطعة من الدكتور إبراهيم بدران: أرجو أن لا يعتبر ما قلته محاضرة، حقيقة أنا لم اقدم محاضرة فقط أثرت نقاط للنقاش — )

الأستاذ سلطان خطاب، كاتب صحفي.  
شكراً للدكتور بدران على هذه النقاط التي أثارته نقاشاً فيه تداعيات كثيرة وحتى نرشد اللغة يجب الاقتراب من الواقع. اعتقد أنه من السهل جداً تشخيص واقعنا، نحن لا نخترع الدولار كما يقولون! ليعيدنا كأقطار تحت الاحتلال أسرع مما نجزه في تمثيل شعوبنا. في أن نكون الأقدر على إجراء انتخابات، أو تبني المشاركة. بمعنى أن هناك نموذج العراقي، أردناه أم لا!، نحن نتحدث عنه كنموذج معزول عن الاحتلال وعن الواقع القائم فيه، لكنه نموذج انتخابي زج به، وهناك النموذج الفلسطيني، الذي أجرى انتخابات بلدية، وانتخابات للرئاسة وستجري في شهر تموز القادم انتخابات للمجلس التشريعي، والذي استطاع على ضعفه ووجوده تحت

الكلمة كل حسب مفهومه لها، فهي حرية فكرية، ويجب على الجميع أن يتحدث بها حتى نصل إلى نتيجة. لكن للأمانة، أقول إذا أردنا السير في عملية إصلاح حقيقي، ولنقل في العمل التشريعي، هناك نواقص!. وأنا عضو في مجلس النواب، اصبح لي دورتين ونعلم ما يجري في مجلس النواب، والأخ الدكتور مصطفى العماوي يعرف ذلك. والأخ حمادة كان نائباً ويعرف ذلك أيضاً. أولاً أقول يجب أن تتوفر الإرادة السياسية الحقيقية لعملية الإصلاح. فإذا ما كنا جادين وإذا ما توافقنا وتفاهمنا على أن "الإصلاح" أصبح ضرورة، وهو مصلحة وطنية وقومية عليا، فإنه سيكون لدينا "عملية إصلاح".!

وبما أننا أناس نعمل في هذا المجال يجب أن نتحدث بصراحة أكبر نحن لدينا خصوصيتنا في منطقتنا، ولا نستطيع أن نستورد الأفكار جاهزة من الخارج ونقول هذه الأفكار تنطبق على المجتمع الأردني. الديمقراطية الموجودة في الخارج انطلقت بعد أن أخذت خصوصية تلك البلدان، فكل مجتمع وكل دولة له خصوصية، لا تستطيع تجاوزها وهذه حقيقة. أقول بكل صراحة أن كل شيء في هذا البلد هو بيد السلطة التنفيذية، وإذا ما قام مجلس النواب بأخذ دوره، سيتم حله.

لا يجوز أن يكون هناك حزب مهيمن، — وكأنه حزب دولة شمولي — يعمل منذ (50) سنة في البلد، ويمتلك نحو (100) مليون دينار، ويتم مقارنته مع حزب حشد أو حزب الرسالة.

بالنسبة "لامركزية، وتنمية المحافظات"، هذا شعار قديم، واعتقد أنه مازال هناك في المحافظات مجالس استشارية وتنفيذية تدرس الموازنات وترفع إلى

على أنفسهم مقابلة تقديم هذا الشكل من التمثيل لا يريدون أن يسمعو!؟، رغم أنهم يسبوا توتر المجتمع باستمرار ويقوده إلى الجهول، ولا يتحملون في النهاية المسؤولية، وينفضون أيديهم في اللحظة الأخيرة ويقولون أننا كنا نجرب!؟، إلى متى؟؟، الدولة الأردنية بلغت من العمر ثمانين عام!، ونحن أكبر عمراً من إسرائيل!، أنا أحب أن أقارن حتى أعمل استفزاز!، التي جاءت محمولة وموجودة وفيها كل مواصفات الديمقراطية بالمعنى الحيادي، لكن عمرنا 80 سنة وما زلنا عاجزين عن إنجاز انتخابات بلدية!؟، نحن أنجازنا مجلس تشريعي في عام 1928، وهذا المجلس تصدى للحركة الصهيونية الناشئة!، ومنعها من الاستيلاء على الأراضي، ومكّن الملك عبد الله المؤسس من أن يستثني الأردن من "وعد بلفور"، فأين هو التمثيل الذي يكون بهذا المستوى الآن!؟، لماذا لا يكون لدينا فعلاً مجلس نواب قوي، وسلطة تنفيذية قوية؟ وليكن ما يكون في الشكل. نحن لا نختلف على الشكل، المهم أن تكون الحصيلة هي قوة في نواب، وحصيلة قوة في السلطة التنفيذية. لدينا سلطة تنفيذية ضعيفة وهزيلة ومجالس نواب يراد أن تبقى نائمة على بطنها!، بمعنى أن المعادلة خرابانة من الجهتين!، لماذا لا يرتفع مجلس النواب والسلطة التنفيذية، ويصبح لدينا قمتين، سلطة تنفيذية ذات أداء عالي، ومجلس نواب يحاسب ذو أداء عالي. بالتالي النشاط التطوري القائم يتطور تلقائياً. للأسف نحو نتطور تلقائياً، لا يوجد أحد له فضل في تطورنا الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. أنا أتطور "بفلوسي"!، أتطور لأنني أسافر إلى جامعة أجنبية وأرجع، .. لا أحد عمل على تطويري!؟، وأدرس كل القوانين والتشريعات الموجودة في الغرب، وعندما أراجع يحكميني المختار، يقولون لك أحضر ورقة من المختار، أنت يجب أن تنتخب "بالصوت الواحد"؟!، أين هذا جرى؟، في أي

الاحتلال، أن يجبر الرئيس أبو مازن على تعديل حكومته مرتين!!، وهي منظورة تحت الاختيار، ورغم أن عضو المجلس التشريعي يمكن أن يغادر باب المجلس ويعتقل من قبل سلطات الاحتلال، ولكنه استطاع في الحيز الضيق أن يمارس حقه. مثل هذه النماذج، أليست دعوة لنا في أن نتأثر ونسرع في أن تكون الهيئات العامة في بلادنا منتخبة!؟، بمعنى أن يكون لدينا انتخابات بشكل مطلق في كل مناحي حياتنا، فهذه المسألة لا تحتاج إلى خصوصية، ولا يمكن أن نتذرع بخصوصيات في قضية انتخابات البلدية، أو انتخابات اتحادات الطلاب أو اتحادات العمال. نحن لا نخترع شيئاً، ولكننا نحاول أن نلبس مثلما يلبس الناس في العالم، وأن نأكل ما يأكلون!، وأن نتحدث لغتهم، وإلا سنصبح غرباء عن المجتمع الدولي. نحن نريد مساعدة المجتمع الدولي دون أن نتكلم لغته، نريده أن يقف معنا، ولا نمارس ما يمارس!، هذه مسألة في غاية من الغرابة. إضافة أننا نمشي في تطور سريع تفرضه الطبيعة، لكن لا يواكبه لا أنظمة ولا قوانين، حتى لا يكون هجيناً، بمعنى نحن في تطور بحكم الضرورة، لأننا في منطقة تتطور. إلى جوارنا إسرائيل، التي نراها، وإلى جوارنا العراق، ونرى العالم كله على الفضائيات، فالعالم كله يتطور. نحن نركب أحدث السيارات ونبني أحدث العمارات، وندرس في أفضل الجامعات والمدارس، لكن كل ذلك لا يواكبه تشريعات. لذلك الخشية بأن يكون تطورنا مشوه!؟، لأن هذا التطور حتى يكون منضبط لا بد له من تشريعات، وأنظمة، ولا بد من توفير المناخ للناس ليستطيعوا اختيار الأفضل دائماً في تمثيلهم.

نحن نعيش في ظل قانون انتخابات "متخلف"؟!، "قلنا فيه ما لم يقله مالك في الخمر!!"، لكن "أذن من طين وأذن من عجين!!"، لا يوجد فائدة، والذين آخذين

اختباء!.. هذا إفلاس!. أولادنا يفهمون أكثر منا.. أولادنا كل يوم يسألون، ويدينونا، لأننا نحن غير قادرين على أن نقدم لهم لا فرص الكرامة، ولا فرص تحقيق الذات، والتعبير عن النفس.. أبدأً. نحن أسرى لماضي معين أو أوضاع معينة. في المنطقة العربية لا يجوز أن نرهن أجيالنا القادمة لنفس الحالة، لأن هذا معيب جداً، بمعنى أننا نحن متأخرين في نقاش استحقاقات يجب أن تكون الآن قائمة ومعمول بها!.. حتى الآن نحن نفكر ماذا سنفعل في الأردن بعد (10) سنوات؟!، لن يكون الأردن بعد عشر سنوات، إذا بقينا نفكر بهذه الطريقة. لأننا في الأردن حولنا حرائق، ومازلنا ندير أزمة ونقول ماذا سنفعل بعد عشر سنوات؟، كيف ذلك؟، أين رؤيتنا!..

نحن ما زلنا نجهل ما إذا كانت هذه الأجندة المقترحة هي مجرد رؤيا، أم هي أجندة مرتبطة بتواريخ واستحقاقات فورية يجب أن تطبق؟!، هناك مناهة، وهناك عملية كسب وقت، وتصريف أزمات، لا يوجد عمل حقيقي حتى الآن على الورق!. نحن نختلف أحيانا على أشخاص، ومختلفين على من سيجلس على هذا الكرسي أو ذاك!، ومن سيمثل هذه الجهة أو تلك!، وهذه الجهة ناقصة، وهذه الجهة كاملة. لبنان رغم كل أزماته، إلا أنه قادر على تقديم خطاب محترم للناس. لماذا نحن الذين ليس لدينا مشاكل نصرخ؟. نحن غير مضروبين بالعصا، لماذا نصرخ؟!، فماذا سيكون عليه حالنا إذا جاء وقت الضرب؟، لماذا لا نتوافق على شيء يمكننا من أن نخرج ببلدنا بصيغة قوية وممتازة!..

حقيقة نريد إصلاح حقيقي، وليس كلام يجري استهلاكه في الأروقة والصالونات؟، علينا أن نتخلص من ازدواجية الخطاب، لساننا مع الإصلاح، وقلوبنا

فضاء نحن نعيش؟!.. لماذا لا يكون الأردن دائرة انتخابية واحدة، أو 110 دوائر انتخابية؟! مثلاً، لماذا لا يكون الأصل في الشيء الإباحة؟!، لماذا التقييد؟! لماذا تكون الأشجار جذورها في السماء وأغصانها في الأرض؟، من وضع نظام الاستثناءات في حياتنا كلها؟، لماذا يتم تطبيقه في بلادنا؟!، لماذا مبدأ الاستثناء الذي يريد أن تكون الناس متخلفة، وغير متقدمة؟. بمعنى المساواة بالتخلف والمساواة بالفقر، والعودة إلى الوراء، — مثلما كان الرأسماليين ينتقدون الاشتراكية، يريدون أن يساواوا الناس بالفقر! —، مبدأ الاستثناءات ليس قائماً من منظور حقيقي، بدليل أن الأطراف ما زالت مشلولة، وفقيرة وتعبانة، "ورغم كل الضخ فهو مثل الصب في سنسلة"!. فلا مثيل لما هو موجود عندنا بالطلق!. ذهبت إلى العديد من الأماكن فوجدت الناس أوضاعها تعبانة وكأفها ليس من الأردن!.

رغم حديثنا عن الاستثناءات وعن دعم الأطراف.. إلا أن هذا كله كلام.. في كلام!. أقول ما لم يصلح النظام الانتخابي، الذي يقود الإصلاح السياسي، سنبقى نلف وندور في حلقة مفرغة. نحن مطالبين بإصلاح سياسي حقيقي، يستطيع أن ينتقد كل الأطر دون استثناء!، وإلا سنبقى لدينا مقدسات "وبقرات مقدسة" كثيرة، وبالتالي تتكاثر هذه البقرات المقدسة، ونبقى غير قادرين على الحركة.

اعتقد إذا كان لنا من خصوصية، فهذه الخصوصية يجب أن تكون إيجابية، خصوصية تدعونا لمزيد من التطور المختلف عن الآخرين، لأن حجم التطور الاجتماعي والموروث لدينا، أكبر من دول الجوار، ونحن أكثر مرونة ولياقة، وأكثر قدرة على التقدم من أي دولة عربية مجاورة. لماذا دائماً نتذرع ونشبه حالنا باليمن؟، لماذا لا نشبه حالنا بالسويد؟، لأن هذا

نحن بحاجة إلى قانون انتخاب عصري —  
حقيقي، ليس نحن من يقرره، حسب مصالحنا، بل  
يجب أن يكون عليه توافق وطني.

الدكتور عصام ملكاوي. أستاذ في العلوم  
السياسية

سأتحدث بطريقة مختلفة عن "الإصلاح"، المشكلة ليس  
في النظام السياسي، خدمت في الجيش كضابط سابق،  
وتعذبت، وخرجت مديوناً بمعنى أنه لا يوجد لي  
مصالح مع الدولة، والآن ليس لي مصالح مع الدولة،  
ولكن المشكلة لا تكمن في النظام السياسي في  
الأردن، المشكلة فينا نحن الذين نجلس أمامكم على  
هذه الطاولة، وفي النخب السياسية الأردنية، وفي  
المفكرين وأساتذة العلوم السياسية وفي الجامعات.  
الأصل أن نكون جزءاً من حل هذه المشكلة، ولكننا  
أصبحنا جزءاً من المشكلة نفسها أو من تعقيدها.  
أذكر في مقولة لسقراط، عندما حاول ينقذ المجتمع  
اليوناني الغارق بالفساد، فاقتمته السلطة الحاكمة بأنه  
يروج لهدم الدولة، أو هدم النظام، علماً بأنه كان  
يضع أسس لإقامة نظام دولة. فجمعوا له (500)  
قاضي من الغوغائيين لحاكمته، فجلس أمامهم  
للمحاكمة فأصدروا عليه حكماً بالإعدام!، في نهاية  
الأمر قال لهم "إنني أقبل الحكم وأنا راضٍ، على أنني  
قلت ما اعتقد برأيي أنه حق!، على أن أعيش أن  
أقول ما تعتقدون أنتم أنه حق!، وتجرع السم  
ومات! من منا نحن المفكرين يستطيع أن يقف أمام  
مسؤول ويقول لهم أن ما أقوله ويقول له المفكرين  
والنخب الأردنية هو "الحق"!، وما تقولوه أنتم هو  
"الباطل"!... لا يوجد!؟، لقد اصطف المفكرون  
والنخب السياسية في الأردن على أبواب وعتبة النظام  
السياسي "الاستجداء" المنصب!؟. وبالتالي أقصي  
الفكر النخبوي الأردني عن الساحة الأردنية!.

عليه!؟، وأكثر المنادين بالإصلاح هم من المرهونين إلى  
مواقف اجتماعية وتقليدية ورجعية، دعوني أقول،  
وتغيبية وهميشية ومصالح شخصية!!، هم يريدون  
أناس محددين يبقوا جالسين على الكعكة، يستهلكوها  
لوحدهم، ويتحدثوا عن مشاريع واستثمار والناس لم  
تر شيئاً! حقيقة لا أريد أن ارسم صورة سوداء أو  
قائمة، لكن عقم قدرتنا على الخروج من مأزق ندور  
فيه، باستمرار يدفني أن أقول هذا.

قبل عشر سنوات أنجزنا "الميثاق الوطني"، إلا أن  
إحدى الحكومات وضعته في الدرج، والآن نحن  
نمتدحه، بعد أن هاجمناه في وقته. نحن كنا نستشرف في  
الأردن في ذلك الحين، افضل مما نستشرفه الآن..  
لماذا؟.. لماذا لا يكون لدينا "ميثاق وطني" جديد،  
وليس ضياع بين الرؤيا في الأجندة وبين وضع  
برنامج. الآن في الأجندة يقولون، "أنهم سيريبتون بين  
كل خطوة في الأجندة وبين تاريخ محدد لإنجاز  
ذلك!.. كيف سيكون ذلك؟؟، أين ستذهب هذه  
الأجندة الوطنية؟.. هل ستذهب إلى مجلس النواب  
لاقرارها؟، أم ستعلق؟، أم سيستفتى عليها؟، أم سيعقد  
لاقرارها مؤتمر وطني؟. لا أحد يعرف شيئاً على  
الإطلاق!.

الحكومة تنتظر الآن الأجندة الوطنية، وأصحاب  
الأجندة الوطنية يقولون لا يوجد لدينا شيء تنتظره  
الحكومة منا؟، ونحن نعيش في فراغ! أصحاب  
الأجندة الوطنية يقولون لا يوجد لدينا شيء تنتظره  
الحكومة، والحكومة تقول ننتظر أصحاب الأجندة  
الوطنية، ونحن تائهون بين ذلك وذاك!.

رأس الحكم. فإذا كنا جميعاً في الأردن نتفق على هذا النظام، إذن أين يكمن الخلل؟، .. الخلل فينا!، لم يكن النظام يوماً معاداً أو خصماً، بل مرجع وحكم!، لكن بسوء تصرفاتنا وسوء تطلعاتنا للمستقبل نحاول أن نجر النظام السياسي ليكون خصماً؟!، ولكنه دائماً ينادى عن ذلك!. في مطالبنا الظنية نقول لماذا لا يشكلون حزباً وطنياً؟!، هل يأتي الملك ليقول أريد حزب وطني أردني؟!، إذن هو أصبح خصماً للآخرين. لماذا لا يتشكل هذا الحزب الوطني، من هذه النخب الفكرية الموجودة؟!، لأنها لا تريد أن تعمل، هي تريد أن تتحدث فقط!. هي تريد أن تجلس في الندوات والمؤتمرات وليقال أن الدكتور عصام ملكاوي تحدث وخرج ولم يبق حتى نهاية الجلسة!، فقط هذا الذي نعيشه.

الأجندة الوطنية، ثلاثة أيام مضت وأنا أقرأ عنها في الصحف، خلالها خرج علينا مروان المعشر وتحدث، وخرج علينا فلان من الناس وتحدث.. وكان هناك شكوكاً تحيط بالأجندة الوطنية!. أريد أن أقول فكرة معينة، لو أننا قمنا بجمع كتب "التكليف السامي" التي كلفت فيها الحكومات الأردنية المتعاقبة منذ نشأت الأردن إلى الآن، وعملنا على تلخيصها في كتاب واحد، ماذا سينتج لدينا؟!، سينتج بكل تأكيد أجندة وطنية مائة سنة قادمة؟!، لماذا إذن أرغب في وضع خطة أجندة وطنية لعشر سنوات، مصيرها سيكون مثل مصير "الميثاق الوطني"، و "الأردن أولاً"، و "التنمية السياسية"؟!، اعتقد أننا نمر في فترة "إلهاء"، لن يكون من وراءها طائل!.

ليس المطلوب توفر الإرادة السياسية، بل المطلوب توفر إرادة شعبية للتنمية السياسية. نحن ليس لدينا الحق في المطالبة في حصتنا بالعمل السياسي ونحن لا

فالسطة السياسية والنظام السياسي ليس لهم ذنب في ذلك. الذنب فينا نحن!، نحن بحاجة إلى ثورة "بيضاء" فكرية نخبوية لتنقية الساحة الأردنية، ومن ثم خلق كيان فكري أردني صحيح. والإخوان الذين دائماً يرددون حزب جبهة العمل الإسلامي، لست منخرطاً في جبهة العمل الإسلامي، قد أتفق معهم كثيراً واختلف معهم أكثر، لكن ما بالك في هذه النخب الفكرية التي لم تستطع حتى الآن أن تنتج حزباً سياسياً ينضوي تحته أردنيين يؤمنون بالعمل لصالح الوطن. لدينا في الأردن (33) حزباً يعملون لصالح الأمين العام!، مع إحترامي للإخوان الحزبيين، وقد شاركت لأكثر من سنتين لانتاج وإخراج ما يسمى بالحزب "الوطن الدستوري"، ورأينا "العجب العجاب" من التنظيمات الحزبية التي يعيشها الإخوان.

مجلس النواب، مع إحترامي للأخوة النواب، هو من إفرزاتنا!، "كما تكونوا يولى عليكم"!، أنا أتيت بهذا المجلس، ولم يأت لوحده. إذا ما وزع أموالاً فسيوزعها علينا، وإذا ألقى خطابات، ألقاها علينا. في الانتخابات الماضية، المرة الوحيدة التي تكون فيها الحكومة نزيهة والشعب مزور. الشعب من زور الانتخابات والحكومة كانت محايدة. لقد كنت مرشحاً ولم يحالفني الحظ. فلذلك لا اعتب على الأخوة النواب، نحن أتى بهم، وهم يعكسون صورة الشعب الذي انتخبهم.

نحن في الأردن مشكلتنا محلولة كدولة في وسط العرب، فهي الدولة الوحيدة التي يتفق عليها الجميع بمختلف أطيافهم. ونحن نؤمن بالنظام السياسي في الأردن، بمعنى لا يوجد لأحد منا - الأحزاب، والأطياف السياسية، سواء المعارضة أم الموالية - له خلاف بأننا نريد نظام الحكم الحالي، والجلوس مع

الصادرة عن تلك المجالس أقوى مما يصدر عن مجلس النواب الحالي أو الحكومة!. هذا ما اقصده الآن.

فعلياً في الدستور، رئيس الوزراء هو جلالة الملك!، كيف سنتعامل معه؟؟، أنا اقصد يجب أن يتضمن "الدستور"، فصل للمراقبة والمحاسبة، كيف لي أن أراقب وأحاسب وزير، إن كان فاسد إداري أو فاسد ومالي، ونحن نرجع ونقول إذا أردنا أن نتعامل معه يجب أن يكون على أساس "كتاب التكليف السامي" .. كيف؟! .! النظام السياسي ليس المقصود فيه أن نغير الملك عبد الله ونجلب عصام ملكاوي، أو فلان من الناس؟!، نحن نقصد بالنظام السياسي الحزمة التي تغذي قائد الوطن بالمعلومات الخاطئة. إذا أردنا أن نحاسب حكومة لا يقولون "اختبأت" وراء التكليف السياسي، لأنه عندما تلقي خطابها الوزاري يتم محاسبتها عليه. أقول كيف ستجلس الحكومة الحالية أمام مجلس للمحاسبة، إذا لم يكن هناك بيان وزاري؟.. كيف تريدني أن أحاسبها؟!، هل أحاسبها بناء على التكليف السامي؟. المقصود في النظام السياسي، هو هندسة الدستور لكي أستطيع أن أقوم بالإصلاح!. وليس المقصود هو الدخول على "الرقم الوطني"!. وأقول هذا يحمل رقم وطني، وهذا لا يحمل، هذا يحمل تصريح اصفر وهذا أخضر!. يجب أن يكون للبلد "دستور" واضح من أجل الإصلاح. بعكس ذلك سنبقى ندور في حلقة مفرغة. لماذا علي أن أذهب لإفزع القرى، حيث يوجد ثلاثة آلاف شخص توجيهي ساقط، واعمل فيها إصلاح سياسي، ومن ثم أقول إنها إرادة شعبية.. هذا مستحيل!. بدون نظام.

سعادة النائب الدكتور مصطفى شنيكات.

نريدها. في حين أن القيادة السياسية تريد حصتها!. ولم تلق أناس تطالب بحقوقها.

الأخ سلطان يقول، أن هناك دولتين تحت الاحتلال تمت فيهما ممارسة الديمقراطية، وكانت الانتخابات حرة ونزيهة وشفافة، ونحن في الأردن لا نستطيع فعل ذلك.. لماذا؟!، أولئك تحت الاحتلال يشعرون بالحرية، أما نحن فلدينا حرية ولكننا نحمل أنفسنا، بأنفسنا، ونضع القيد بأيدينا. نحن مقيدون رغم الحرية التي المعطاة لنا.

اخيراً أقول أن عملية الإصلاح السياسي لا تأتي بصفة مطلقة من صانع القرار، إذا أردنا إصلاحاً سياسياً يجب المطالبة به وأن نمارسه.

— تعقيب، النائب الدكتور مصطفى العماوي — على كلمة النظام السياسي، فعندما نعني نقول "النظام السياسي" كأننا نقول "الملك"؟! .! عندما نقول الدستور، بمعنى أن الإرادة السياسية، الذي تفضل بما الدكتور محمد أبو هديب، إذا لم تتوفر فلن يستطيع أحداً في الأردن أن يتحرك. الإرادة الشعبية، يجب أن يكون لدينا دستور تسيير على هداية الإرادة الشعبية. الإرادة السياسية المقصود فيها "الدستور"، رئيس الوزراء الفعلي هو جلالة الملك، أنا كمجلس نواب كيف سيتسنى لي مراقبة السلطة التنفيذية ورأسها جلالة الملك؟. جلالة الملك كما هو منصوص في الدستور "محمي ومصان"؟!، لكن الملك ينفذ من خلال وزراءه.

كان لدينا في سنة 1923 مجالس تشريعية، وليس في 1928 كما قال الأخ سلطان، وكانت أقوى مما عليه الآن. وكان هناك مؤتمرات وطنية في العشرينات أقوى من المؤتمرات والندوات الحالية. والقرارات

ويتذرعون بالنقص في الإمكانيات! يجب أن نكون واضحين، أن المحكمة الدستورية ضرورة وطنية بكل معنى الكلمة، يجب أن نبدأ بالإعداد لها من الآن على أعلى مستوى وبأفضل الطرق، وأن يكون لدينا برنامج وطني خلال ثلاث أو خمس سنوات، بحيث تصبح هذه جزء من النظام القضائي في الأردن، وبالتالي نتجاوز هذه المرحلة. هذا مجرد اجتهاد، وأرجو أن لا يؤخذ كلامي على أنه رد على أي فكرة طرحها أحد المشاركين أو المشاركين.

مجلس المحافظة، يجب أن نتميز بين البرلمان كسلطة تشريعية وما بين المجالس المحلية التي تتولى إدارة شؤون الناس. عندما نتحدث عن البلدية، هي وحدة صغيرة، أصغر من وحدة المحافظة. وكان في السابق ومنذ عام 1928، هناك انتخابات بلدية كاملة، ولم يكن يتم تعيين رئيس البلدية. البلدية جزء من الوحدة الإدارية، فإذا تحدثنا عن مجلس المحافظة، لا نتحدث عنه بالمفهوم التشريعي الذي يمثله البرلمان، فهذا بالتأكيد غير مقبول. المقبول أن يكون هناك مجلس تشريعي واحدة هو البرلمان، بمجلسيه (الأعيان والنواب) ولكن مجالس المحافظات، هي مجالس لإدارة شؤون الناس، وأخذ قراراتهم فيما ما يتعلق بتنمية إمكانياتهم. اعتقد أنه ليس هناك من تعارض مع الدستور.

لست فقيهاً في الدستور، ولا أعد حتى تلميذاً في القانون، ولكن الأصل في الأمور "الإباحة". هناك الكثير من القانونيين، يرفعون نظرية تقول، "أنه ما لم يرد نص في الدستور أنت لا تستطيع أن تفعل ذلك!". هذه وجهة نظر، أو مدرسة في التفكير! لكن هناك مدرسة أخرى تقول "إذا لم يرد نص يمنع وحازم لما تريد أن تفعل فلك أن تجتهد، وتفعل مادام لا يتعارض مع الدستور"، وإذا كانت هناك محكمة

تم الحديث عن النظام السياسي، في الحقيقة كل الأنظمة العربية، خاصة في المرحلة الراهنة، كلها تشكو من الإسلام السياسي التقليدي. بالتالي أكبر معيق للتطور، هو خطاب الإسلام السياسي في كل الأنظمة.

في منطقتنا هناك عاملين أساسيين، هناك عامل مهم، وهو الثورة الاقتصادية والمعلوماتية، ثورة الكمبيوتر، وبالتالي الإصلاح من الداخل هو "حق"، علينا أن نتعامل معه، وهو لمصلحة الشعوب ومصلحة الناس.

العالم كله يعاني من الفساد، ولكن الفساد في عالمنا العربي يختلف!، لأنه يتزاوج مع النظام، وبالتالي يفرز هذا المخلوق المشوه. وهذا الذي نتحدث عنه الأخ عصام ملكاوي.

الدكتور إبراهيم بدران.

في الحقيقة أحاول أن أتعلم مما ذكرتم، ولذلك سوف أجتهد ولا أعطي ردود، لأنني لا أمثل أي جهة بشكل أو بآخر وإنما هي محاولة لكي أفهم أكثر وأرى الموضوع بطريقة أفضل.

أود أن أبدأ من نقطة تتعلق بـ "المحكمة الدستورية"، الدكتور خالد الزعبي أشار إلى أهميتها وضرورتها، ولكن صعوبة تنفيذها لأنها "تتطلب تدريب، وليس لدينا الإمكانيات"، هذه العبارة سمعتها منذ أكثر من سبع سنوات، كل مرة نطرح هذا الموضوع يقال لنا صعبة!، لماذا لا نوافق عليها؟!، ونبدأ بتدريب الناس، وبعد سنتين أو ثلاث، أو أربعة يصبح لدينا أناس مؤهلين. لكن أن ترفض الفكرة لأن البعض ضدها، والبعض الآخر يأخذوا جزء مما تفضلت به،



الإداري، وتساءل زملائي هل السلطة التشريعية مقصرة؟!، وقالوا الخلل يكمن في السلطة التشريعية، والدكتور عصام ملكاوي، أيضاً لم يترك إلا "همز ولمز" على السلطة التشريعية. السلطة التشريعية، "مجلس النواب"، هو ممثل تماماً لقانون الانتخاب. قد لا يكون ممثلاً لما تريدون!، لكنه يمثل قانون الانتخاب الذي صدر بقانون مؤقت، أصدرته حكومة في غياب البرلمان. ومنذ عام 1989 برلماناتنا كلها صدرت بقوانين مؤقتة، ولم يصدر أي منها بقانون دائم!. وطالما هو يمثل القانون المؤقت، فهو من وضع القانون المؤقت. لكنه يمثل صفوة الصفوة من الأردنيين جميعاً ضمن هذا القانون.

أحي الدكتور مصطفى عماوي، في باب السلطة أو التنظيم ككل، قال أخطاء بالدستور!، لكني أضعها بصيغة أخرى، وأقول "الدستور" لا يخطئ، الدستور الذي صدر عام 1952، رغم أنه خدم زمنه وعصره، إلا أنه كان لا بد من تعديله مرات عدة. فعدّل تسع مرات في (33) مادة منه، جميع هذه التعديلات أخلت بالتوازن، ما بين السلطات التنفيذية، التشريعية، والقضائية.

دستورنا يحتاج إلى تعديل وإلى استخدام أدوات العصر، لحكم أبناء العصر!. دستورنا، هو ما بيننا المنحة والعقد، فلم يكن منحة، ولم يكن عقداً!، فعلى الأقل نعيده إلى صفة العقد والتعاقد.

ضمن التوجه العالمي لحقوق الإنسان وتعزيزها، والديمقراطية وتثبيتها، دستورنا لا يتماشى مع ذلك؟!، فدستورنا لا يحفظ "حق الملكية الفردية"، ودستورنا مع أنه واضح وصريح في النص على أن "الحرية

دستورية، تستطيع أن تعطي رأي فيما إذا كان يتعارض مع روح الدستور أم لا!.

لا أختلف كثيراً مع النقاط التي ذكرت. موضوع القوائم وتكافؤ الأحزاب، هذه قضية لا شك أنها معقدة، ولكن اعتقد أن من المصلحة الوطنية، بمعنى من مصلحة السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، ومصلحة المجتمع والمواطنين أن تكون هناك أحزاب قوية قادرة على الفعل، لأنه في حالة غياب الأحزاب من يأخذ القرار؟، هل هم الأفراد؟. بالتالي الفساد في الأفراد اسهل بكثير من وجود مؤسسات سياسية.

اعتقد أننا أيضاً يجب أن نستخدم عبارة "عدم وجود أحزاب قوية، أو متكافئة"، لكي نبعد الفكرة تماماً، إنما يجب أن يكون التوجه هو كيف نستطيع أن ننشئ البيئة والمناخ، الذي يساعد بسرعة على تطوير الأحزاب، على أن تأخذ هذه الأحزاب مكانتها. اعتقد أنه إذا تم التوافق على أن هذه الأحزاب ضرورة وطنية — هي ليس فقط ضرورة للحكومة، أو لمجلس النواب — فيمكن أن يتم ذلك بسرعة.

الإصلاح السياسي، حقيقة، الإصلاح بمفهومه الشامل أصبح ضرورة، بمعنى أنك لا تستطيع أن تضمن استقلال أي دولة الآن، واستمراريتها دون الإصلاح السياسي.

سعادة النائب الدكتور روجي شحاتوغ.  
العناوين التي طرحها الدكتور إبراهيم بدران تحفز على "العصف الفكري"، فقال، الإصلاح والتطوير الشامل!، فهل نحن في حالة إفساد وخلل شامل؟، فإذا كنا نطالب بإصلاح وتطوير، فلا بد أننا نعاني من حالة إفساد وخلل!. بالطبع هو عرج بعد ذلك على "مفتاح السلطة، إلى السلطة التشريعية والتنظيم

في باب الأحكام العامة، "الملك يرأس السلطة التنفيذية، ويحكم بواسطة الوزراء، وليس مجلس الوزراء وعلى الحكومة أن تحظى بثقة البرلمان، وللبرلمان "حق حجب الثقة"، وليس إعطاء الثقة!؟، وهنا فرق كبير بين "حق الحجب" وبين الثقة في المجلس. إذا كانت مشروعية الحكومة، من أبناء الشعب ومن تمثيل الشعب فلا يجوز أن تبدأ حكمها (ممارسة صلاحياتها) إلا بعد الثقة، أما أن تحكم الوزارة ستة شهور وتنال بعدها "الثقة"، فهذا عدم مشروعية من الدستور أساساً الذي لم يضمن لا حق التداول ولا حق الفصل، ولا حق التوازن.

دستورنا جمعنا في حزب واحد!، أنا أنتمي له، وهو "حزب الحكومة"، وأخي وزميلي (الدكتور محمد أبو هديب، بنفس الكتلة البرلمانية، وكذلك نحن أعضاء في نفس الحزب، منذ فترة طويلة ربما من 32 سنة خلت). قال الدكتور أبو هديب، مصلحة وطنية عليا، وهذه جملة يرددها حزبنا دائماً. من يقول المصلحة الوطنية العليا!، أنا، أم السيدة وجدان، أم الدكتور أبو هديب، لهذا يجب أن يحدد دستورنا ما هي المصلحة الوطنية العليا!؟، فهذا "جوكر" نستخدمه أينما رغبتنا.

قال الأخ محمد أبو هديب، خصوصيات لكل مجتمع ولكل دولة. طُفْتُ، أنا وهو الدنيا كلها، لم نر فرقاً بين المواطن الأردني و اي مواطن في هذا العالم!؟. ويتذرع حزبنا بأنه تم وضع هذه الخصوصية حتى نستطيع أن نستمر في الحكم، فبدونها امتيازاتنا تذهب!، وللمحافظة على امتيازاتنا نقول أن لنا خصوصية. ليس لدينا أي خصوصية، مثلنا في ذلك مثل بقية البشر.

الشخصية مصونة!، إلا أنه في حقيقة الأمر أن "الحرية الشخصية غير مصونة".

تستطيع أن تضع "جوكر" أينما تريد لأن هناك العديد من الإهانات!، فنحن نستخدم "الجواكر" كثيراً، قبل سنتين كان باستطاعة ضابط الأمن اعتقالك (48) ساعة، ويرسلك إلى المحكمة، والمدعي العام والقاضي يحكمانك أسبوع توقيف، وتخرج بالتالي براءة وبدعم مسؤولية. من يتحمل التعويض؟.. ومن تقع عليه العقوبة!؟، الدستور يجب أن يحوي بصراحة ووضوح نص يشدد فيه على أن "الحرية الشخصية المصونة"، لأنه يجب أن يفرض عقوبة على من اعتقلك ويفرض تعويض لك على تعطيلك أسبوع من الزمن.

دستورنا لا يقيم وزناً للمحكمة الدستورية، فيشكل لجنة لتفسير الدستور، وهذه اللجنة عدلت بالتعديلات الدستورية، كان يرأسها أقدم قاضي بمحكمة التمييز أو العدل العليا، مع أربعة قضاة، وأربعة أعضاء من مجلس الأعيان، ثم عدل بسبب قانون نقابة المحامين ومشروعه والنضال بسببه، بحيث أصبح النص، على أن "يرأس المجلس العالي لتفسير الدستور رئيس مجلس الأعيان، وأربعة قضاة وأربعة أعيان"، فانتقل من الشكل القضائي إلى الشكل السياسي.

دستورنا لا يقبل تداول للسلطة!؟، فالنص الدستوري "الملك يعين رئيس وزراء، والوزراء ويقبلهم، ويقبل استقالاتهم"، فإذا كان النص الأول (الجزء الأول من الجملة) يتيح تداول السلطة، فالنص المكمل للجملة، لا يتيح تداول السلطة إطلاقاً.

القول أننا حكومة! هذا ما يفعله حزبنا.. حزب الحكومة،.. هذا الحزب لن يسمح لحزب آخر بالعمل إلى جانبه وبمساحة متساوية ومكافئة له.

نبقى دائماً نتحدث عن قانون الانتخابات، هذا القانون لا يحفظ ما حفظه الدستور، "بأن الأردنيين أمام القانون سواء، بغض النظر عن العرق أو اللغة أو الدين!"، الحقوق السياسية المدنية في قانون الانتخاب ليست متساوية، فكيف ستفرز أناس متساويين. أعطي دائماً أمثلة وأقول أن إحدى الدوائر عدد سكانها 6 آلاف ناخبها ينحون نائباً، ودائرة عدد ناخبها 200 ألف لها (4) نواب.. أين هي الحقوق السياسية المدنية المتساوية؟؟، نتحدث.. ونكرر الحديث ولكننا لا نقول الحقيقة. ماذا نقصد، — وأنا من هذا الحزب الذي يقصد — من قانون الانتخاب؟، اقصد ما يجري في مجتمعنا الأردني. نحن أردنيين، وأردنيين من أصل فلسطيني، كل ما جلسنا مع بعض، فنحن نسب ومتلاحمين، وإذا جلس الأردنيين لوحدهم يقول الفلسطينيون أكلونا واشتروا أراضي، وفتحوا دكاكين. وإذا جلس الفلسطينيون لوحدهم يقولون الأردنيين مستولين على الحكومة، ومأخذين كل وظائف الدولة والمخابرات والأمن وكل شيء.

نضع قانون انتخاب، وحزبنا حريص جداً على أن الأردنيين من فلسطيني ما ينجح منهم أو لا يمثلوا في مجلس النواب بأكثر من 25% من أعضاء المجلس. ومرة نقول الإخوان المسلمين، ومرة نقول الشيوعيين،.. لكن الهدف الأساسي، الذي يجب الحديث فيه باستمرار أن حزبنا (حزب الحكومة) يهدف إلى أن 25% فقط بالحد الأعلى من الأردنيين من أصل فلسطيني يكونوا أعضاء في مجلس النواب، "ضمن

تم الحديث عن أحزاب متكافئة نسبياً، وتم التطرق لجهة العمل الإسلامي، فقبل حزب جبهة العمل الإسلامي، وقبل جمعية الإخوان المسلمين، في 1920 تأسس الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي كان يشمل الأردن وفلسطين معاً، وبقي كذلك حتى عام 1950، ثم انقسم إلى حزبين في الأردن وفلسطين. فالحزب الشيوعي منذ عام 1920، وامتداداً حتى 1950 كان قائماً وحاضراً، لماذا لم ينافس حزب جبهة العمل الإسلامي؟! حزب البعث العربي الاشتراكي، موجود في بلدنا ومرخصاً منذ عام 1950، لماذا لم ينافس؟.. ولماذا لم يأخذ موقعه؟، وحركة القوميين العرب، نشأت في بيروت في الثلاثينات، واستمرت إلى الآن، أيضاً لماذا لم تأخذ وضعها في المنافسة؟.

أنا أوأيد كثيراً الأخ سلطان خطاب، "النموذج الانتخابي تحت الاحتلال"، كيف تم، لأنهم بشر مثلنا، ولا يوجد لهم اي خصوصية، وليس لنا اي خصوصية. وقال نحن نتطور لوحدها،.. نعم، هذا صحيح!!، نحن فعلاً نحن نتطور لوحدها، فقد حضرنا إلى هذه الندوة بإرادتنا ولم تجلبنا الحكومة، ولا أعتقد أن للحكومة مصلحة لحضورنا هذه الندوة!.

"الاستثناء" هو مبدأ سائد، حزبنا لا يعطي مساحة متكافئة لبقية الأحزاب. وأول المتنازلين لاعطاء المساحة المتكافئة للأحزاب يجب أن يكون حزب الحكومة حتى يتم تغيير الاستثناءات. فحزبنا يجب مواظبه هذا أولاً. وثانياً، أغلبية مواطنينا عبيد، وشيوخ قبائل عبيد، نغدق عليهم والأعطيات والمكرّمات والهبات، وغملاًهم بالاستثناءات!؟. وأقلية، حتى تنقلب عليها من الأعداء، عبد وعبيد، الأقلية نستطيع أن نسحقها ونقمعها، ونقارعها، ونستطيع

القاعدة الإنجليزية عن قناة السويس. العرب تحمسوا وأرادوا تأييد مصر، فقام خمسة أعضاء من مجلس الأعيان في الأردن، واقترحوا على مجلسهم إرسال برقية إلى جمال عبد الناصر تأييداً له في مسألة الجلاء!، وكان لدينا معاهدة أردنية - بريطانية، تحفظ حدودنا وأمننا، وكانت إسرائيل تهددنا أنه في حال إلغاء المعاهدة سنقوم بأعمال حربية على الحدود، فنكاية بالخمسة قمنا بجل مجلس الأعيان فوراً؟! وقمنا بالتعديل الدستوري بحيث أصبح "الملك يعين رئيس مجلس الأعيان، وأعضائه، ويقبل استقالاتهم، ويعفي أي منهم من العضوية"!، كان في السابق الملك يحل مجلس الأمة - المجلسين مع البعض - ولم يكن يحل مجلس الأعيان منفرداً؟!، واعدنا بعد التعديل مجلس الأعيان بكامل أعضائه العشرين، ناقصاً الخمسة الذي اقترحوا إرسال برقية تأييد لجمال عبد الناصر.

فمجلس الأعيان لا يحظى بأي حصانة، ولهذا فهذا المجلس يسمونه "مجلس الملك"، وكان أول من أطلق هذه التسمية، هو حزبنا، "حزب الحكومة". في الدستور لا يرد ذلك والملك لم يقل ذلك!، ولكن الذي أطلق التسمية هو أحد رؤساء مجلس الأعيان، دولة الأستاذ أحمد اللوزي، وذلك في معرض رده على الملك بمناسبة تعيينه رئيساً لمجلس الأعيان، فقال له "مجلس الملك" ومن هنا جاءت هذه التسمية!. في الأصل هو ليس بمجلس للملك، هو مجلس تشريعي!، مجلس تشريعي منافس وليس مكمل لمجلس النواب، ولهذا يجب أن ينتخب انتخاباً مباشراً من قبل الشعب بحيث يتم تقسيم عدد أعضائه على المحافظات وبالتساوي، إذا كان مجلس النواب يمثل الأعداد بالتساوي.

الأستاذ حمادة فراغنة. نائب سابق

هذه المعادلة لا يمكن أن يكون هناك قانون يستخدم أدوات العصر لحكم أبناء العصر!".

التساوي في الحقوق السياسية المدنية تنشأ عنها "المواطنة!"، و"المواطنة" في بلدنا منقوصة، في حين نتحدث عن "وحدة وطنية" باستمرار، "والوحدة الوطنية لعبة كرة قدم تطيرها، مثلما تريد!"، فنحن دائماً في كل موسم كرة تواجهنا مشكلة الوحدة الوطنية. فالوحدة الوطنية والمواطنة، يجب أن تسند دستوريا وقانونيا، كما تسند في أي بلد من بلدان العالم، يتشكل سكانه من جميع الأعراق والأجناس، إذا لم يطبق ذلك فلن نستطيع أن نضع قانون وأن نحاكم الناس.

حزبنا سيطر على المحافظات وبالاستور، والمادة(122) من الدستور تقول "الحكومة هي التي تنشأ المراكز والمحافظات والأقضية، وهي التي تعين الموظفين وتعزلهم، وتحدد وصفهم الوظيفي وتحيلهم على التقاعد!"، فحزبنا يضم نصف مليون موظف متقاعد وعامل. فهو حزب ضخم جداً يآتمر بأمر رئيس الوزراء!. لا نفرق فيه ما بين الخدمة المدنية، وما بين مكاتب السلطة، موظفي الخدمة المدنية يجب أن يحصنوا بقوانين السلطة التشريعية. السلطة التشريعية ليست محصنة من الحل!، وإذا كان من "حق" السلطة التنفيذية أن تحل مجلس النواب، فمن "حق" مجلس النواب أن يسقط الحكومة. إلا أن هذا "الحل" ليس متبادلاً في الدستور!؟. يكمل السلطة التشريعية "مجلس أعيان"، ومجلس الأعيان فاقد لأي حصانة!، فالملك حسب التعديل الذي جري عام 1954. لماذا جري التعديل - وهذه حكاية طريفة - ، في عام 1956 جرت مفاوضات في مصر من اجل "الجلاء"، وكان هناك حديث حول إجلاء

حلفاء للولايات المتحدة الأمريكية في عهد الحرب الباردة. من قاضي حسين في باكستان، إلى الترابي في السودان، إلى راشد الغنوشي في تونس، للإخوان المسلمين في الأردن، للشيخ عمر عبد الرحمن في مصر.. الخ، وإلى الآن. فالتيار الإسلامي الذي جنى ثمار هذا التحالف، وأيضاً التحالف مع الحكومات الأردنية المتعاقبة الآن هو التيار القوي النافذ.. الخ، والحقيقة بدل أن يشكل رافعة للمجتمع الأردني، أقول وللأسف أنه شكل انتكاسه لنا، لأنه لا يسبب الثقة؟! أتحدث عن حزب وليس عن أشخاص، أتحدث عن حزب التيار الديني، حزب الإخوان المسلمين. هذا التيار لا يشكل موضوع ثقة لأصحاب القرار وللدولة!. هناك حالة من عدم الثقة رغم التحالف لأكثر من خمسين سنة بين الحكومات الأردنية المتعاقبة وهذا الحزب. ولذلك هذا الحزب وبدلاً من أن يكون رافعة للحركة السياسية الأردنية، حقيقة أصبح أداة إحباط بشكل عام.

التيار الرابع، ومن جهة نظري، والذي عليه الرهان، هو التيار الوسطي، الوطني، الليبرالي، مع الأسف هذا التيار قيادته، "مروكبة"، خائفة، لأن نظامنا السياسي خلال السنوات الماضية لم يساعد على إبراز شخصيات سياسية قيادية. الحزب الوطني الدستوري، الذي تحدث عنه الدكتور عصام، تأمرت عليه ليست قيادات الحزب، بل هي الدولة، فعملت على تفكيكه.

لهذا لم يستطع أن يشكل حزباً قوياً وطنياً ليبرالياً قادر على مواجهة حزب الإخوان المسلمين. استخدمت كلمة "تأمر" وأعني ما أقول!. وهذا "التعبير" سمعته من أكبر شخصيات الحزب وأبرزها. ولم أقوله جزافاً ومن رأسي!. لذلك اعتقد أن هناك غياب للإرادة السياسية لدى أصحاب القرار، لتطوير الحياة

أثني على ما تفضل فيه الأستاذ روجي، وسمعت أخي وصديقي الأستاذ سلطان حطاب، عندما قال أنه لم يندم أن أعطاك صوته!. اعتقد أن هناك بعض الأمور الضرورية والحيوية التي لا بد من الإشارة لها.

في بلدنا يوجد أربعة تيارات سياسية أساسية!، التيار الأول، هو التيار اليساري، الذي يعاني من الهزيمة، هزيمة الشيوعية والاشتراكية والاتحاد السوفياتي، وأنا حقيقة أتشرف أنني كنت أنتمي لتيار اليسار، هذا التيار هزم، وهذه قضية خارجة عن الإرادة. هزم على المستوى الكوني والعربي، فلذلك، هزيمة الاشتراكية والاتحاد السوفياتي نجني ثمارها كيساريين داخل البلد. لذلك لا أستطيع كحمادة فراعنه إقناع أحد بفكر اليسار، لأنه سيقول لي بأن الاتحاد السوفياتي كان يشكل سدس الكرة الأرضية والمعسكر الاشتراكي.. وكذا، ولذلك فنحن أناس متحفظين، وحتى أننا لا نملك القدرة على المحافظة على حياتنا أو على ما تبقى لدينا.

ثانياً، التيار القومي، الذي فشل في تقديم نموذج يحتذى به، تجربة عبد الناصر، وصدام حسين وحافظ الأسد!. أكبر الدول العربية، وأقواها، برامجها كبيرة، ولكن ماذا قدمت؟ عبد الناصر توفي وما زالت مصر محتلة!، حافظ الأسد توفي والجولان مازالت محتلة!.

صدم بلده كلها محتلة!. فبالتالي التيار القومي لا يستطيع أن يدعي أنه نموذج يمكن أن يشكل رافعة للمجتمع الأردني. ثالثاً التيار الإسلامي، من وجهة نظري، أن هذا التيار كان حليفاً للولايات المتحدة الأمريكية، وأنا أتحدى أي شخصية إسلامية بارزة على مستوى الكرة الأرضية، أن يقول أنهم لم يكونوا

تريد صياغة قانون انتخابات، .. وانتم لماذا لا تبادرون؟. ولهذا أقول أن الجميع يتحملون مسؤولية.

نتحدث عن الخصوصية الأردنية، أدعي أنني زرت كافة الأقطار العربية لم أزرها لترويج، والاستجمام، ولكن زرتها لأسباب سياسية وحزبية وصحفية.. الخ، أقول كل بلد عربي لديه بكل تأكيد خصوصية، لذلك يجب أن لا ندعي كأردنيين أن لدينا خصوصية. ما هي هذه الخصوصية؟!، في إحدى المرات كان برفقتي "أحمد عويدي العبادي" في السودان، وتجادلنا أنا وهو في السيارة، والسائق الرسمي في السيارة، فقلت له اسمع لا ترى نفسك هنا في السودان، ترى أستطيع أن أكسر رأسك لا تقولي عبادي.. وكذا. فقال لي أسكت أحسن السائق يطلع عبادي!، فقال السائق السوداني أنا عبادي!. بعدها ذهبنا لزيارة الدكتور حسن الترابي، رئيس مجلس النواب فقالت له ما جرى بين واحمد العبادي، فقال لي العبايد "مليون ونصف" في السودان؟!، إذن لا تقول أنه لدينا خصوصية.

تحدثت عن اليمن، في شهر نيسان 2003، كنت مراقباً على الانتخابات التي جرت في اليمن، نحن في الأردن ليس لدينا عشائر أكثر من العشائر اليمنية، أو متعصبين أكثر من اليمنيين!، فنحن كعرب أو ندعي أننا جميعاً من العرب، باستثناء الدكتور روجي فهو من عشائر الشركس والشيشان. اليمن فيها عشائرية، واليمن مقسم ويذبحون بعضهم البعض على الهوية، ومع ذلك فاليمن يوجد فيه دوائر انتخابية متساوية، كل 95 ألف يعني لهم نائب في البرلمان!، أيضاً لا أحد يتكلم على النواب بالسيارات، فالقانون اليمني ينص على وجود سيارة للنائب، فلا أحد يتكلم عليه! له سيارة وتلفون بالقانون، فلا يأتي أحد من الإخوان المسلمين أو اليساريين يزاود عليك ويقول أنت "خذ

السياسية في بلدنا، — وإلا لماذا ومنذ عام 1989 — منذ أن صوب الملك حسين مسيرة حياة الأردنيين السياسية والحزبية واستعادة شعبنا لحقوقه الدستورية بالانتخابات وحرية تشكيل الأحزاب.. الخ، — ومع سبع حكومات أردنية متعاقبة لم تستطع هذه الحكومات، لم ترغب، ولم تسع لصياغة قانون؟!، من الذي منعها.. أنا؟!.. لكن أيضاً بالمقابل، اعتقد أن، وأنا كنت نائباً، النواب يتحملون جزء من المسؤولية، فحسب النص الدستوري عشر نواب قادرين على صياغة قانون؟!، ولذلك أنا أتهم وعلناً، — في هذا الكتاب الذي تم توزيعه يمكن أن تروا تعقيبي على الدكتور عبد اللطيف عربيات — حزب الإخوان المسلمين بالتواطؤ مع الحكومات الأردنية المتعاقبة في عدم صياغة قانون انتخابات؟!، فهم الحزب الوحيد الذي لديه أكثر من عشرة نواب. الحزب الوطني الدستوري لديه عشرة نواب، أريد أن استخدم تعبير، سيئ على المستوى السياسي ولكنهم لا يمتلكون الشجاعة أن يقولوا نحن حزبيون!، الدكتور أحمد الشناق، يقول لدينا في مجلس النواب (11) نائباً ينتمون إلى الحزب الوطني الدستوري، ولكن لا يوجد أحداً منهم يملك الشجاعة للقول أنني أنتهي إلى حزب كذا..، وكأنهم تنظيم سري، مثلما كنا سابقاً، في الجبهة الديمقراطية، وحزب الشعب. الآن رئيس مجلس النواب الذي يمتلك أكبر كتلة برلمانية، يستطيع — عبد الهادي المجالي، وعبد الرؤوف الروابدة، والكتلة الديمقراطية، تستطيع هذه الكتل التي تمتلك أكثر من عشر نواب أن تفرض قانون؟!، أن تفرض مشروع صياغة قانون في مجلس النواب. ولهذا يجب بكل بساطة أن نحمل مسؤولية للنواب الذين لا يبادرون في صياغة هذه المشاريع. فقط دائماً ينتظرون المبادرات الحكومية في حين أن المبادرات الحكومية لا

أنجح. لذلك عندما تكون قوائم حزبية، مضطر أبسن الغور والعبادي، وأبن بني صخر أن يكونوا في قائمة واحدة، لذلك اعتقد أن هذه المسألة ضرورية وهامة جداً، لأنها تقفز عن كل الخصوصيات.

علي أبو الراغب، الذي راهنا عليه أنه رجل ليبرالي، ليس له علاقة لا بالسلطة ولا بالشام.. أصدر أسوأ قانون في تاريخ الأردن!؟، مزق الأردن وبتجاهين، أولاً زاد "الكوتا" مسلمين ومسيحيين، عرب وشركس، وبدو وحضر، ورجل وامرأة، مع أنه يمكن أن تحترم المرأة وتضع في القوائم إجبارياً، عندما تحدث سلطان عن العراق وفلسطين، وضعوا المرأة إجبارياً، أن تكون المرأة في الموقع الرابع، فكل أربع مقاعد توجد امرأة.

في السودان، في عهد حزب الترابي"، — في الانتخابات التي جرت بعد انتفاضة 1986، — بمعنى حزب "الجبهة الاسلامية القومية" كان لديها 22 امرأة في البرلمان!؟. لا تقولوا أننا نحن الأردنيين متقدمين.. أين التقدم.. انظروا إلى الآخرين ودققوا!؟، 22 امرأة لحزب حسن الترابي في البرلمان.. على ما يبدو أنهم "يستهلوننا" ويقولون لنا أننا متقدمين.. نعم نحن نختلف عن الآخرين بالتخلف وليس بالتقدم!. لذلك اعتقد أن الأساس أن يكون هناك قوائم حزبية قوائم انتخابية تمثل كل الأردن. وأن يكون الأردن دائرة انتخابية واحدة، والقائمة تكون لكل الأردنيين، حينها الجميع يتوحد وينحاز للقائمة التي يريدونها بصرف النظر عن لونها وأصولها.

الأستاذ يونس راشد بني عيسى.

سيارة وأنا لا أريدها"، ومن تحت الطاولة يتمنى أن تأتيه سيارة!، هذا اليمين (المتخلف)، فيه قانون محترم ومتطور وعصري ومتقدم. نحن كأردنيين دائماً نتبجح، بأننا مثل نموذج.. وكذا، ولكن عندما نقارن وضعنا بالآخرين نجد أنفسنا متخلفين عنهم في القوانين. فهذا اليمين يوجد فيه قانون انتخابات عصري، ديمقراطي، ومتطور، وليس له علاقة لا بالمذهب ولا بالعشيرة.. فهناك أحزاب حقيقية.

القوائم الحزبية، كنت أحيذ أن يسمعها أخي وزميلي وصديقي النائب محمد أبو هديب، الآن أقول لا شك أن عبد الرؤوف الروابدة، شخصية سياسية بارزة له حلفاء، مستقبلاً، عندما يصبح لدينا "قوائم حزبية"، فإنه مضطراً من أجل أن ينجح في الانتخابات، أن يضع في قائمته، مسيحي وشركسي، وكركسي، وطفيلي، وأبن مخيم، حتى تنجح قائمته، لأنه بحاجة إلى أصوات!، لذلك لا يكون الفضل لأهل الصريح وأهل الشمال، كل الأردنيين يكون لهم الفضل عليه!، ويكن هو ممثل لكل الأردنيين. وعبد الهادي المجالي، سيكون مضطر قسراً من أجل أن ينجح، أن يضع في قائمته، مسيحي، وشركسي، وامرأة، وفلسطيني، من أجل أن ينجح، حينها تكون هذه القوائم، قوائم تمثل الأردن حقيقة وفعلاً. وليس أذهب إلى إحدى الدوائر لأدعي وأقول أنا الفلسطيني الوحيد في هذه الدائرة وأنا الفلسطيني الوحيد الذي أدافع عن حقوقكم!.

ويأتي الكركي و المسيحي والشركسي ويفعل نفس الشيء!.. كوني فلسطيني، ماذا افعل للفلسطينيين اكثر من أي واحد فيكم، أو الشركسي ماذا يفعل للشركس أكثر منكم!.. صحيح أن كلها اي كلام.. ولكن كلها مسائل انتخابية. هذه المسائل الانتخابية تمزق الأردنيين!، ولأسباب انتهازية لأنني أريد أن

إذا كانت محكمة العدل العليا، لا تنصفي، فمن هو الذي سينصفي؟!، هل هي محكمة البداية في أي لواء؟، أو محافظة؟.

الإصلاح والتطوير الشامل، تطرق عطفته، إلى تجزئة الإصلاح، ونسبة الاستثمار 2%، والأحزاب والقوائم الانتخابية وليس الأفراد، وتمثيل الوطن وليس المواطن. بالطبع أختلف مع بعض وجهات النظر مع الدكتور. تنمية المحافظات، 88% محافظة عمان و12% لبقية المحافظات، بمعنى ماذا يبقى للواء الكورة، حتى نكون في الصورة لا يوجد طرق في لواء الكورة فقط هي مرسومة شكلاً على الخرائط. .. أين هي التنمية الشاملة؟، أين هي العدالة التي نطالب فيها؟، الدكتور خالد، وبعض الأخوان، أشاروا للصوت الواحد، وتمت الإشارة للدائرة الواحدة، أين لواء الكورة وبقية الألوية من مسألة الصوت الواحد؟ من خلال الدائرة الواحدة؟.

لنتحدث بصراحة، هل تعدد الأصوات يعطيك الكمال؟.. لا!. لماذا "الصوت الواحد"، ليس دفاعاً عن الحكومة أو السلطة التنفيذية، "الصوت الواحد"، حقيقة يحقق العدالة الاجتماعية، من وجهة نظري، لأن أي واحد منا يريد أن يصوت للدكتور إبراهيم بدران، كمرشح، هل هو يصوت لكونه قرابته، أو ابن عشيرته أو جاره أو حزبه.. الخ، بعض النواب صرفوا نصف مليون ومليون دينار وما شابه على حملاتهم الانتخابية؟، لذلك تعدد الأصوات تجعل المرشح مثل "كرة طائرة" الكل يتقاذفها. فالصوت الواحد، حسناته أنه يوفر الجهد والوقت والمال على المرشح، وكذلك على الدولة.

أريد أن أعرف بنفسني، لمن لا يعرفني، يونس راشد خليل بن عيسى، موظف سابق في الخارجية، والجلس الاقتصادي العربي، لم يحالفه الحظ في الانتخابات النيابية.

أقول للذين تحدثوا عن قانون الانتخاب الحالي، هم أنفسهم الذين يتحدثون في مثل هذه الجلسات منذ عام 1993، ولغاية الآن، هؤلاء دائماً يتحدثون عن شيئين فقط : إلغاء الصوت الواحد، وتزويل سن الناخب من 19 سنة إلى 18 سنة!، طبعاً دولتنا أخذت بتزويل "سن الناخب"، ولم تأخذ بإلغاء الصوت الواحد. هناك 16 ثغرة في قانون الانتخاب القديم قبل تعديله، حسب وجهة نظري، فقد قرأت قوانين الانتخابات الحالي والقديم، عشرات المرات، وقوانين انتخابية أخرى.

أنا من سكان لواء الكورة، لواء دير أبو سعيد، الذي يبلغ تعداد سكانه يزيد عن 110 آلاف نسمة وله مقعد واحد، بينما هناك محافظات لا يزيد عدد سكانها 76 ألف نسمة، حسب تعداد السكان الأخير، ولها (4) نواب، ونائبين كوتا نسائية ونائب "كوتا" طائفية، ونائب كوتا "عرقية". بالطبع نواب الكوتا اعتبرهم "فن اللعب"، لأنهم استطاعوا بجدارهم أن يصلوا إلى هذه المقاعد. لماذا سقطت في الانتخابات النيابية، بالطبع أنا اسكن عمان، وكانت المجاهدة الوحيد من قبل المواطنين، رغم ما قدمته من خدمات للوائي ولشعبي وبلدي، إلا أن الذي يريد أن يدق المسمار يستطيع في أي ثغرة أن يجاهك.

أقول أن هناك 16 بنداً في قانون الانتخابات يوجد بها ثغرات.



- الدكتور عصام ملكاوي/ أستاذ العلوم السياسية.
- سعادة الدكتور عودة قواس/ عضو مجلس النواب الأردني.
- الأستاذ ماجد الخضري.
- الأستاذ ماجد الخواج/ باحث.
- سعادة الدكتور محمد أبو هديب/ عضو مجلس النواب الأردني.
- الأستاذ محمود فالخ الجبور/ باحث اجتماعي.
- سعادة الدكتور مصطفى شنيكات/ عضو مجلس النواب الأردني.
- سعادة الدكتور مصطفى العماوي/ عضو مجلس النواب الأردني.
- المهندس موسى المعاينة، أمين حزب اليسار الديمقراطي الأردني.
- السيدة فمي المعاينة/ عضو سابق في مجلس النواب الأردني.
- السيدة وجدان التلهوني الساكت/ عضو مجلس الأعيان الأردني.
- الأستاذ يونس راشد بني عيسى.

النواب نحن الذين جلبناهم، ولكن الناخبين انتخبوا المرشحين "وكلّ لغاية في نفس يعقوب"! . بعض النواب وصلتهم أموال طائلة، ولكنهم لم يساعدوا أحداً.

\*\*\*\*\*

## المشاركون في الندوة

- الدكتور ابراهيم بدران/ أستاذ في جامعة فيلادلفيا.
- الأستاذة إيمان كنعان، باحثة في العلوم السياسية.
- الأستاذ حسام الشرفا/ مكتب محافظ العاصمة.
- الأستاذ حمادة فراعنه، كاتب ومحلل صحفي.
- الأستاذ حسين بني هاني/ مدير عام هيئة الإعلام المرئي والمسموع، أمين عام سابق لوزارة الإعلام في الأردن.
- الدكتور المحامي خالد الزعبي/ ناشط حقوقي.
- الأستاذ خلدون الرواشدة، محامي.
- سعادة الدكتور روجي شخالتوغ/ عضو مجلس النواب الأردني.
- راشيل الطوال ، باحثة في مركز القدس.
- رجا اللصاصة/ ناشطة.
- الأستاذة ريم الرواشدة، صحفية.
- سهيل صباح/ ناشط سياسي.
- سلطان حطاب/ كاتب صحفي.
- السيدة صبحية المعاني/ عضو مجلس الأعيان الأردني.